الفصل الثالث :

العلم ومنهج التفسير

العلم هو المنهج، والمنهج هو جميع الخطوات التي يتبعها الباحث لاكتشاف أسباب وجود ظواهر أو حقائق معينة بوساطة الأدلة والمنطق، فالمنهج كما هو واضح ليس مادة أو موضوع البحث أو الحديث أو المقال، وإنما الكيفية أو الطريقة التي عالج بها الدارس المادة أو الموضوع الذي بين يديه، فهذه الطريقة أو تلك الكيفية هي وحدها التي تحدد لنا إذا كان هذا العمل عملاً علميًا أو غير علمي؟ وإذا كان علميًا فهل يصف في صفوف العلم الحديث أو العلم التقليدي؟

والمعيار في العلم لا يقاس بالجهد الذي بذله صاحبه في الحصول على مادة بحثه، أو في اختيار موضوع على درجة كبيرة من الأهمية، فكل هذه المقاييس مقاييس غير جوهرية، وليست أساسية، فالموضوع ومادته لا يمثلان كل شيء بالنسبة للعلم، فحجر الزاوية بالنسبة لهذا الأخير هو كيفية معالجة الموضوع أو الظاهرة، كيف نشاهدها؟ وكيف نتوصل إلى النتائج الخاصة بها؟

إن الحقيقة الموضوعية القائلة: إن البحث في ميدان الآداب أو في ميدان العلوم الإنسانية هو منهج أولاً وقبل كل شيء، تعني في أبسط صورها ومعناها أن أسلوب معالجة الموضوع بوسائل معينة هو كل شيء، ومادته بالنسبة للعلم فهناك موضوع أدبي أو لغوي أو إنساني تنشره صحيفة أو مجلة على درجة كبيرة من الأهمية، لا يمكن أن نطلق عليه صفة "علمي"؛ لأنه يفتقد إلى المنهج أو الأساليب والمفاهيم العلمية التي بفضلها يكتسب هذه الصفة أو هذه السمة الموضوعية.

إن فرضنا الأساسي في هذه الدراسة ـ كما ألمحنا سابقًا ـ هو أن أغلب أعمال الباحثين أو النقاد المنتمين إلى ثقافة الشرق العربي في مضمار الدراسات والبحوث الأدبية، أعمال تركز على المعلومات والموضوع المتناول، ويمكن اعتبار نماذج البحوث والدراسات التي تناولناها في الفصل السابق مثالاً بارزا على ذلك وفي البحوث التي أجريت في هذا المضمار، في فرنسا في الفترة ما بين 70 و 1985 أمثلة أخرى على ذلك. فقد كان أغلبها بحوث تنهض على أساس جمع وسرد المعلومات عن موضوع البحث فقط، وعلى هذا الأساس نفهم لماذا يعتبر المستشرقون الذين يشرفون على هذه البحوث، أن أصحابها ليسوا أكثر من حاملي بيانات أو معلومات بالنسبة إلى المستشرق الذي يعيد صياغتها بطريقة غير صحفية في غالب الأحيان، ثم يدفعها إلى النشر، فالباحث المبعوث إلى ثقافة الغرب لا يعرف كيف يمكن الإفادة منها، وماذا يريد من هذه الثقافة؟ لا يعي هذه المشكلة، ولا يلفت أساتذة الجامعات نظر الباحثين إلى ما هو جوهري في هذه الثقافة. لا يلفت نظره إلى أهمية الاهتمام بمسألة المنهج، أو بأساليب البحث الحديثة، أو باكتساب أصول التفكير العلمي الحديث، باعتبار أن الباحث ينتمي إلى ثقافة نامية ومساحة الفكر العلمي في بنائها محدودة أو ضيقة.

هذا القول يمكن أن ينسحب أيضًا على الباحثين المبعوثين إلى ثقافة الغرب لدراسة آدابها القديمة أو الحديثة، فاهتمام هؤلاء الباحثين كنظيرهم في مضمار الدراسات العربية هو مادة البحث والمعلومات التي تشكل عناصر الموضوع، وهذا السلوك هو في نظرنا مظهر من مظاهر تخلف ثقافة الشرق العربي، عن السير في اتجاه مفاهيم البحث العلمي الحديث، ولعل ذلك يرجع إلى أن هذه الثقافة لم تعرف بعد حضارة العلم؛ لأن أعمال الباحثين أو الدارسين في مضمار الدراسات الأدبية العربية يعتمدون على لغة إنشائية قائمة إلى أساس الاهتمام ببلاغة القول لا بلاغة المدلول، انظر مثلاً إلى أشهر نصوص بعض بحوثهم، تجدها يسيطر عليها عبارات ومصطلحات غامضة، ليس لها مدلولٌ في بنية هذه الثقافة، ومفهوم المنهج عند بعضهم مفهوم غامض، فيه خلط بين المبادئ النظرية من ناحية وبين الخطوات المنهجية من ناحية أخرى.

وإن المنهج أو التفكير العلمي ـ عند بعض المشاهير منهم ـ عبارة عن مجرد

ألفاظ أو أقوال أو شعارات زائفة لا أفعال أو خطوات، أو طريقة في معالجة الظواهر الأدبية أو الثقافية، أو اللغوية، كما سنوضح في موضع آخر من الدراسة، وإذا تبنى بعض الباحثين أو الدارسين ذوو الشهرة الواسعة أحد مناهج ثقافة الغرب الأدبية أو النقدية، فإن هذا المنهج يكون عادة منهجًا، يقوم بعملية وصف وتحليل العمل الأدبي وصفًا شكليًا جزئيًا، يفتت الوحدة العضوية أو التماسك العضوي بين عنصري البناء والمضمون، أو يجعله على هيئة عناصر منفصلة تحت اسم التطبيق البنيوي الشكلي، أو التطبيق التفكيكي الانطباعي، الذي يعد من وجهة نظرنا ضربًا من التقهقر بالفكر النقدي إلى أواخر القرن التاسع عشر، حيث كانت النزعة التحليلية التجزيئية، هي النزعة التي تسيطر على مناهج الدراسات الأدبية والإنسانية، والحق إن الباحث أو الناقد الذي يطبق هذا المنهج بكل ما فيه من عيوب، أو منهج معيب آخر، أفضل بكثير من الباحث الذي لا يطبق منهج على الإطلاق، ويعتمد على سرد وتكديس المعلومات دون طائل.

ليس معنى ذلك أننا ضد منهج التحليل الجزئي، ومع غيره من المناهج، كل ما هنالك أن هذا المنهج يقف بالباحث أو الناقد في منتصف الطريق، ولا يقوده إلى نهاية محددة، فهو يفتت ويعزل عضوًا عن آخر ـ كما سنوضح في موضع آخر ـ ويتركنا عند هذا العزل وذاك التفتت، ويقول لنا أن مهمة العلم أو الدرس قد انتهت، وفي ذلك ليس سوى تسجيل أو تفكيك لعناصر النص، ومختلف مستوياته دون أن نعرف دلالة هذه الوقائع أو الخطوات بالنسبة للعمل الأدبي أو بالنسبة إلى القارئ أو بالنسبة إلى الباحث أو الناقد، كما سنوضح فيما بعد.

إن الأسباب التي جعلت الباحث أو الناقد يجزئ النص ويفتته إلى وحدات غير معلومة للقارئ، وقد تكون هناك فلسفة وراء هذه النزعة في ثقافة الغرب، لكنها تبدو بالنسبة لثقافة الشرق العربي غريبة وغامضة وتبحث عن تفسير لأسباب ظهورها، أو أسباب شيوعها في فترة معينة في هذه الثقافة، والبحث عن هذه الأسباب معناه أننا نبحث عن تفسير لها، والتفسير شيء جوهري بالنسبة للعلم أو التفكير العلمي، وله دلالة موضوعية أهم من الوصف أو التحليل أو التجزيء أو التفتيت للنص، ونقصد بالتفسير الكشف عن العلاقات السببية بين طبيعة النص الأدبي، وبين العوامل المختلفة

التي تدخلت وجعلت الباحث أو الناقد يحلل ويجزئ النص بهذه الطريقة كما يحدث في ظل المنهج البنيوي الشكلي أو المنهج التفكيكي الانطباعي.

إن التفسير بهذا المعنى، معناه الكشف عن مجموعة العلاقات السببية التي تجعل من ظاهرة ما، على صلة بعدة ارتباطات موضوعية، بعناصر أو عوامل أخرى ساهمت في تشكيل وجودها، وهذه العلاقات لابد أن تكون قائمة على أساس الأدلة أو البراهين الكيفية أو الكمية، فإذا حاولنا مثلاً أن نفسر ظاهرة العبث في الأدب العربي في أواخر الستينيات في القرن الماضي من الزاوية النفسية الاجتماعية، ينبغي أن نتوصل إلى بعض معاملات الارتباط المنطقي بين الجانب النفسي والاجتماعي عند الفرد المبدع من جهة وطبيعة الظروف العامة للمجتمع من جهة أخرى، وظاهرة العبث من جهة ثالثة، فهناك مجموعة علاقات متبادلة بين مختلفة هذه العناصر أو العوامل، وإلقاء الضوء على طبيعة هذه العلاقات، معناه معرفة القانون أو المبادئ العامة التي تحكم هذه الظاهرة.

والحق أن محاولة إلقاء الضوء على ما هو غامض في العلاقة بين مختلف العناصر السابقة، سواء بوساطة الأسلوب الكيفي أو الأسلوب الكمي، معناه أننا نحاول معرفة قوانين هذه الظاهرة معرفة علمية، لا معرفة عادية.

ومن الجلي أن هذا النمط من التفسير لا يتناول الظاهرة من زاوية جزئية، لأن التناول الجزئي لها يعد تحليلاً وليس تفسيرًا، وهذا الأخير ـ كما هو واضح ـ يتناول الظاهرة باعتبارها مجموعة علاقات بين أحداث أو وقائع متشابكة، ويفضي كل منها إلى الآخر بطريقة معينة، والحديث عن علاقة واحدة معزولة عن باقي العلاقات لا يعد تفسيرًا، إنما يعد وصفًا أو تحليلاً، فالتفسير ينهض على أساس البحث في طبيعة العلاقات أو العناصر بصورة مجملة، والربط فيما بينها بوساطة الدلالات الموضوعية في بناء العمل الأدبي، من جهة ونتائج التحقيق التجريبي على الفرد المبدع من جهة أخرى والخصائص العامة للمجتمع من جهة ثالثة.

والواقع أن هذا الاتجاه يفرض على الباحث أو الناقد، أن يحدد الظاهرة محل البحث في بداية نص الدراسة، على شكل سؤال يطرحه، تأتي إجابته في صورة فرض و عدة

فروض مؤقتة، وفي حالة المثال الذي طرحناه سابقًا يجب أن يبدأ الباحث بالسؤال: لماذا ظهر اتجاه العبث في الأدب العربي في أواخر الستينيات؟ الإجابة في شكل فرض مؤقت: إن التحولات السريعة والصدمات الثقافية الحادة تحدث تغيرات في ميزان القيم، تجعل الفرد المبدع ينصرف عن الواقع الخارجي عند تصويره للشخصيات وللعالم.

والواقع أن طرح مثل هذا السؤال في بداية نص البحث أو الدراسة، يعني أمور عديدة: أولها تحديد موضوع الدراسة أو البحث بطريقة دقيقة، ثانيها: تحديد اتجاه الباحث، ثالثها: إن لدى الباحث فكرة عامة ساذجة عن الموضوع، وسيحاول اختبار الفرض الذي طرحه حين أراد الإجابة على السؤال بصفة مؤقتة، هذه الدلالات المختلفة تعني أن نقطة الانطلاق علمية بالمعنى الضيق والواسع للكلمة، ولم يبق أمام الباحث سوى تحقيق الخطوات التي تلي هذا الانطلاق، أي يتجه نحو الجانب التجريبي، أو اختبار الفرض المطروح على النصوص التي بين يديه، إن عدم طرح سؤال البحث أو الدراسة، وعدم طرح الفرض أو الفروض التي تعطينا إجابة له بصفة مؤقتة يجعل عمل الباحث أو الناقد يتجه نحو سرد وتكديس المعلومات عن الموضوع بدون فائدة، وتدفع به نحو مضمار النص الصحفي أكثر من مضمار النص العلمي، وهنا نقول أن هذا البحث أو هذه الدراسة تصف في صفوف دراسات ثقافة الشرق العربي.

إن عدم طرح هذا السؤال، وإعطاء إجابة له في شكل فرض أو فروض مؤقتة، معناه أننا مقبلين على قراءة نص صحفي لا نص دراسي أو بحثي، إن القاعدة العامة في أغلب البحوث أو الدراسات أن يضع لها أصحابها عناوين ذات طابع عام وغير مخصص أو محدد. كأن يقول أحدهم مثلاً: "دراسة في شعر أمل دنقل" دون أن يكون هذا العنوان مصحوبًا بتحديد لاتجاه الدراسة نحو نصوص هذا الشاعر، أو مصحوبًا بإشارة في نص المقدمة توضح اتجاه وهدف الدراسة في شكل سؤال أو أسئلة، وإجابتها في شكل فرض أو فروض محددة.

إن عنوان الدراسة أو البحث غير كاف، لتحديد اتجاه الباحث أو تحديد هدفه من الدراسة، فهناك مثلاً دراسة شهيرة للباحث والناقد الكبير د. جابر عصفور تسمى

"دراسة في نقد طه حسين" والعنوان على هذا النحو، لا يسمح للقارئ أن يعرف الظاهرة أو المسألة التي لفتت انتباه الباحث، ويريد أن يلقي الضوء عليها، فعبارة "دراسة في نقد طه حسين" عبارة عامة تجعل القارئ يتساءل ماذا سيتناول في نقد طه حسين؟ لكن القارئ لا يجد جوابًا محددًا لمثل هذا التساؤلات في مقدمة نص الدراسة، لأنها لا تتضمن سؤالاً أو أسئلة تدور حولها، أو عدد من الفروض المطروحة التي تحدد ـ بطريقة مباشرة وغير مباشرة ـ مسار ومنهج وهدف الباحث، وغياب هذه العناصر يجعل الدراسة تتجه ـ كما سنوضح فيما بعد ـ نحو سرد المعلومات وعرض المادة الأدبية والتركيز عليها وحدها دون الاهتمام بالمسألة المنهجية.

هذا بخصوص العنوان وتحديد سؤال وفروض البحث أو الدراسة، أما بخصوص متابعة الحديث عن تفسير للظاهرة السابق الإشارة إليها (لماذا ظهر في الأدب العربي اتجاه العبث في أواخر الستينيات؟) لماذا نبحث عن التفسير لا الوصف؟ الجواب لأن غاية العلم التفسير لا الوصف، والوصف أو التحليل هو مرحلة أولية في هذا السبيل، والتفسير يقتضي من الباحث أن تكون لديه نظرة كلية تتضمن ـ في مثالنا هذا ـ الحالة النفسية للفرد المبدع، وعلاقتها بالظروف العامة للمجتمع، في أواخر الستينيات، وعلاقة ذلك بالنصوص الأدبية المبدعة.

إن تفسير هذه الظاهرة أو غيرها من الظواهر المتشابهة لا يعني مجرد حشد كميات من المعلومات أو الحقائق عن العناصر المختلفة التي تكون الظاهرة، بل يعني في المحل الأول أسلوبًا أو طريقةً في كيفية الربط بين مختلف هذه العناصر، بصورة موضوعية؛ لنصل في نهاية الأمر إلى اكتشاف الأسباب المنطقية التي جعلت اتجاه العبث يظهر في الأدب العربي في أواخر الستينيات.

معنى ذلك أن التفسير Inter prétation ليس رصدًا أو تسجيلاً لظاهرة العبث، وليس وصفًا Description لمختلف العوامل التي ساهمت في ظهورها، وإنما معرفة الأسباب التي تبين لنا، لماذا عرف الأدب هذا الاتجاه في هذه الفترة؟ بوساطة إطار معين من التعميم، فنذكر كيف بدأ هذا الاتجاه في نطاق معين من الظواهر الاجتماعية والنفسية في حياة الفرد المبدع.

إن هذا التفسير من شأنه أن يوضح لنا طبيعة العلاقة بين ظهور هذا الاتجاه وبين العوامل المفسرة، كأن تكون متغيرات في البناء النفسي عند الفرد المبدع، ومتغيرات في بناء الوسط الاجتماعي، مثلاً، وهذا التفسير لا يلاحظ الاتجاه والعوامل التي ساهمت في وجوده ملاحظة عابرة، وإنما ملاحظة منظمة ودقيقة هدفها اكتشاف القواعد أو الأسس التي تحكم وجود هذه الظاهرة، باعتبار أنها جاءت إلى الواقع وهي داخل دائرة من التفاعلات. مع غيرها من الظواهر، أو العوامل.

إن عزل ظاهرة العبث في الأدب العربي عن دائرة التفاعل مع غيرها من الظواهر أو العوامل التي شكلتها أو ساهمت في وجودها بمعنى ما من المعاني، أسلوب قائم وموجود في ميدان البحوث والدراسات الفيزيائية أو الكيميائية أو النباتية، فالعزل في هذه الميادين يعتبر أسلوبًا علميًا أساسه النظرة التجزيئية الوصفية، لكن هذه النظرة التحليلية الوصفية لا تسعف الباحث في مجال الآداب، أو العلوم الإنسانية، للوصول إلى اكتشاف المبادئ العامة التي تسيطر على الظواهر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن التحليل والوصف والتجزيء يعد مظهرًا من مظاهر التفكير العلمي في القرن التاسع في ثقافة الغرب.

حقًا إن تجزيء ظاهرة العبث في الأدب العربي، كأن يتناول الباحث النصوص المبدعة فقط، أو البناء النفسي للفرد المبدع فقط، أو الظروف العامة للمجتمع في أواخر الستينيات فقط ويقوم الباحث بتحليل أحد هذه العناصر؛ ليصل إلى القانون الذي يحكمه، هذا القانون ينقصه التعميم وينقصه الشرح؛ ويقوم على أساس الوصف والعزل (عزل العناصر أو العوامل عن بعضها) في حين أن منهج العلم الحديث منهج وصفي وتفسيري في وقت واحد، فلا يقف بنا الباحث عند جزء واحد دون باقي الأجزاء؛ لأن نظرته تكاملية وكلية، بمعنى أنه يقف على أحد الأجزاء باعتبارها عنصر في بناء كلي متكامل وغير مستقل بذاته.

إن اتجاه الباحث أو الناقد نحو معالجة ظاهرة العبث في الأدب العربي في أواخر الستينيات على ضوء النصوص الأدبية المبدعة فقط، معناه أن الباحث يرد الظاهرة إلى النصوص الأدبية نفسها، وينكر وجود عامل البناء النفسي للفرد المبدع، وعامل

الظروف العامة للمجتمع في أواخر الستينيات، ومنهج الوصف أو التحليل حين يعالج النص الأدبي يعالجه معالجة جزئية، فهو يقف بنا عند حدود التراكيب والمفردات والبناء أو الشكل الذي احتوى الموضوع أو المحتوى دون سواه، هذا الوصف أو ذاك التحليل عمل له قيمته بغير شك، ولكنه يتناول النص باعتباره أجزاء أو عناصر معزولة؟؟ حقًّا إنه ينتقل بالقارئ من تحليل وحدة إلى تحليل وحدة أو وحدات أخرى بصورة دقيقة ومحددة، لكنه غير قادر على أن يوضح لنا دلالة هذه الوحدة اللغوية أو دلالة هذه التراكيب أو تلك العبارة أو العبارات بالنسبة إلى الكل الذي نسميه قصيدة أو قصة أو رواية، ودلالة النص بالنسبة للفرد المبدع، وبالنسبة للمجتمع، ومعنى ذلك أن منهج الوصف أو التحليل الجزئي، لا يقود الباحث إلى ما هو جوهري، بمعنى اكتشاف دلالة ظاهرة العبث في الأدب العربي في أواخر الستينيات بالنسبة للفرد والمجتمع والثقافة.

إن الوصول إلى اكتشاف هذه الدلالات بصفة مجملة يحتم على الباحث أو الناقد أن يكتشف طبيعة العلاقة بين الفرد المبدع والمجتمع والنص الأدبي في تلك الفترة (أواخر الستينيات) وعالم الفرد المبدع تشكل من الخبرات الجمالية والصدمات النفسية التي يتلقاها من العالم الخارجي، ومن حساسية خاصة نحو التغيرات أو التحولات التي تطرأ على بنية الواقع الحضاري والإنساني.

ومعنى ذلك أن عالم الفرد المبدع، ووسطه الاجتماعي وروح عصره، هي التي تحدد في غالب الأحيان الاتجاه أو المذهب الذي يتبناها في فنه أو في نصوصه الأدبية، وعلى هذا الأساس نذهب إلى القول: بأن منهج الوصف والتحليل الجزئي منهج عاجز عن اكتشاف القواعد العامة التي تحكم ظاهرة نشوء اتجاه العبث في الأدب العربي، أو شرح وفهم طبيعتها، فهذا الأخير لا يتحقق إلا بوساطة المنهج التفسيري أو المنهج التكاملي، الذي يتحرك في نطاق العالم النفسي للفرد المبدع ، ووسطه الاجتماعي ونصوصه المبدعة.

إن هذه العناصر أو العوامل المختلفة، وتناولها بصفة إجمالية بوساطة نظرة كلية متكاملة، تفرض على الباحث أو الناقد أن يعتمد على مفاهيم وأساليب العلوم الإنسانية من ناحية، ومفاهيم وأساليب النقد الأدبي من ناحية أخرى.

وبغير شك أن تناول ظاهرة العبث في الأدب العربي في أواخر الستينيات تقتضي في المرحلة الأولية الاستعانة بمنهج الوصف أو التحليل، فضلاً عن الاستعانة بمنهج الشرح أو التفسير. من خلال هذا المثال، نستخلص أن التفسير يتيح للباحث فرصة تكوين نظرة مجملة ومتعددة المستويات أو الأبعاد للظاهرة محل الدراسة، التي تبدو لنا في شكل مجموعة معينة من العلاقات.

ومن البديهي أن الباحث أو الناقد لا يستطيع أن يتوصل إلى التفسير العلمي أو الموضوعي للظاهرة السابقة إلا في ظل استعانته بمنهج الفروض، والملاحظة المنظمة والتجريب على النصوص التي بين يديه.

وخلاصة القول أن الباحث أو الناقد بعد أن يحدد الموضوع أو الظاهرة، يبدأ بطرح سؤال أو عدد من الأسئلة، ثم إعطاء إجابات في شكل فرض أو فروض مؤقتة، ثم يحاول اختبار هذه الفروض بوساطة التجريب على النصوص أو على الوثائق، وتحليلها تحليلاً كيفيًا أو كميًا، وإجراء تحقيق تجريبي على الفرد المبدع، وإجراء دراسة على وثائق تبرز سمات العصر والمجتمع في أواخر الستينيات؛ ليصل في نهاية المطاف إلى التفسير أو المبادئ العامة التي تحكم الظاهرة.

والتفسير هنا هو غايتنا الأخيرة، وغاية العلم ومعياره في نفس الوقت، فكلما شاهدنا بحثًا أو دراسة تخلو من التفسير أو تخلو من إلقاء الضوء على طبيعة العلاقات بين العناصر أو العوامل التي تسببت في وجود ظاهرة ما في نطاق معين من الظواهر، فإن هذا البحث، أو تلك الدراسة ليست علمية بالمفهوم الواسع أو الضيق لمفهوم العلم.

إن التفسير ليس معيار العلم وحده، بل هو أيضًا معيار لموضوعية إطار الناقد أو الباحث في القرن الحادي والعشرين، ولقد كانت معاجمنا اللغوية في خمسينيات القرن الماضي تعرف الناقد من زاوية حصيلة معارفه المختلفة في ميادين اللغة والنقد والعلوم الإنسانية، وهذه الزاوية تجعل الإلمام بأطراف المعارف معيارًا أو مقياسًا للناقد، لكن هذا المقياس أو المعيار لم يعد اليوم صالحًا لإقامة أساس الناقد، بعد أن أصبح جهاز الكمبيوتر مستودع ضخم للمعلومات والمعارف. وعلى هذا الأساس فإن

جعل عقل الناقد مستودع أو مخزن لمختلف المعارف، لا يمكن أن يعد وحده مقياسًا يجعل صاحبه يحمل اسم ناقد أو باحث.

المعيار الآن هو الفكر المنظم، الذي يتيح له فرصة تفسير مختلف ظواهر الحياة الثقافية تفسيرًا علميًا، والسعي نحو تطوير المفاهيم والقيم الثقافية بوساطة هذا الفكر، ومن الجلي أن هذا المفهوم يتضمن ثلاثة عناصر، حتى تكتمل صفات الباحث أو الناقد المعاصر، وأولى هذه الصفات: الفكر المنظم، وثانيها: القدرة على تفسير مختلف ظواهر الحياة الثقافية تفسيرًا علميًا، وثالثها: تطوير المفاهيم والقيم الثقافية.

والعنصر الأول (الفكر المنظم) معناه أن يمتلك إطارًا علميًا من مصادر المعرفة النظرية والعلمية، وتتميز هذه المعرفة بالتزامها حدود العقل والمنطق في قياس الأشياء أو الحكم عليها، فيرى الظواهر بمنظار العقل، ويحكم عليها بمعاييره، وتتجلى مظاهر هذه المعايير في طريقة معالجته للمشكلات والقضايا التي يواجهها أو يتناولها في بحث أو في دراسة.

والفكر المنظم أو الإطار العلمي الذي يمتلكه، أو الذي يجب أن يمتلكه الباحث أو الناقد، ليس ـ في حد ذاته ـ من أجل الفكر للفكر، وإنما من أجل توظيف هذا الفكر في الحياة الثقافية وفهم المشكلات أو القضايا التي تواجه مجتمعه، فضلاً عن تطوير المفاهيم والقيم الثقافية لهذا المجتمع.

وعلى هذا الأساس نفهم أن التفكير المنظم أو الإطار العلمي الذي يجب أن يمتلكه الناقد أو الباحث، ينبغي أن يكون له مهمة في حياة مجتمعه، لا سيما إذا كان هذا المجتمع من المجتمعات النامية التي هي في أمسّ حاجة إلى القضاء على الفكر الخرافي وإحلال الفكر العلمي أو العقلاني بدلاً منه.

والإطار العلمي أو المنهجي الذي يمتلكه الباحث أو الناقد ليس في الحقيقة المعرفة العامة أو الخاصة عن الوقائع الأدبية أو الثقافية أو النصوص الأدبية فقط، وإنما هو وسيلة أو أداة تتيح له فرصة إلقاء الضوء، بكيفية معينة على مجموعة علاقات بين ظاهرة أو عدة ظواهر، من خلال مشاهدتها أو ملاحظتها ملاحظة منظمة، من أجل إضفاء طابع العقلانية على هذه العلاقات، وتحديد خصائصها العلمية عن

طريق الصبغة التأملية والصبغة التجريبية؛ ليصل في النهاية إلى تفسيرها.

شريطة أن يكون هذا التفسير له مصداقيته، بالنسبة لجميع العقول لا بالنسبة لعقل هذا الناقد أو الباحث فحسب، بمعنى أن يكون التفسير مقبولاً لأغلب العقول، وهذا يقتضي توافر موضوعية الملاحظة، وموضوعية النتائج، وهذا القول ينطبق على الحقائق أو الظواهر الأدبية أو الثقافية أو الإنسانية.

والعنصر الأخير في شروط الناقد أو الباحث الحديث هو السعي إلى تطوير المفاهيم والقيم الثقافية، ونقصد بتطوير المفاهيم، دفع المصطلحات أو التصورات النظرية الشائعة في الحياة الثقافية، إلى التحديد في بنية اللغة والثقافة العربية، بحيث تبدو ذات مدلول للخاصة والعامة، لا سيما المصطلحات المنقولة عن الثقافة الغربية الحديثة، وليس لها مدلول في إطار الثقافة العربية، أو لها مدلول غامض أو مضطرب في صياغته أو في نقله، ونقصد بتطوير القيم الثقافية، النمو الكيفي لموجهات فكر الفرد وسلوكه في المواقف الاجتماعية المختلفة.

ومجمل القول: إن التفسير هو غاية العلم، وأن التفسير العلمي أساس لتحقيق وجود الناقد أو الباحث اليوم، وليس حشد المعلومات في بنائه الذهني، لا سيما بعد أن أصبح جهاز الكمبيوتر قادرًا على أداء هذه المهمة، دون حاجة إلى عقل أو إرادة، إن المعلومات وحدها لا تكفي لخلق العلم أو إنتاج بحث علمي، فإن هذا الأخير لا يتحقق إلا إذا وجد إطارًا أو منهجًا ينظم المعلومات أو يصيغها أو يضعها في إطار منظم، فالمعلومات وحدها عن موضوع أو ظاهرة ما، ليست كل شيء بالنسبة للباحث أو الناقد، والرجل العادي يستطيع أن يمتلك قدرًا هائلاً من المعلومات عن مسألة أو موضوع ما، ولكن مع هذا تظل هذه المعلومات عديمة القيمة؛ لأنها لا تمتلك مدلولاً في ميدان من ميادين العلم، طالما لم توضع في إطار علمي أو منهجي معين، لإثبات أو نفي واقعة معينة في إحدى مجالات الفكر والمعرفة أو العلوم.

إن القارئ لا يجد ـ إلا نادرًا ـ باحثًا اعتمد في عمله على منهج الفروض، أو منهج الملاحظة التجريبية، أو يحاول أن يجري دراسة تجريبية على إحدى النصوص الأدبية أو إحدى الظواهر الثقافية أو الأدبية، فأغلب الدراسات الأدبية ـ كما ألمحنا مرات عديدة

من قبل ـ أعمال تعتمد على تكديس المعلومات وعرضها دون فرض سابق، أو دون طرح عدد من الأسئلة يحاول البحث عن إجابة لها.

والواقع إن الباحث أو الدارس في ثقافة الغرب لا يقبل منه مشروع البحث أو الدراسة إلا إذا كان يتضمن، إما أسئلة بحثية يدور البحث حولها، وإما فروضًا تفسيرية للموضوع، أو الظاهرة التي سوف يتناولها البحث، فضلاً عن تحديد المنهج الذي سوف يتبعه الباحث أو الدارس، هذا القول ينطبق على الدراسات الأدبية أو الدراسات الإنسانية في وقت واحد.

إن هذا المضمار في ثقافة الشرق العربي، سواء داخل الجامعات أو خارجها، مازال مضمارًا لم يتهيأ بعد لمواكبة الثقافة الحديثة، في الانتقال من مرحلة الاهتمام ـ في المحل الأول ـ بالمعلومات إلى الاهتمام بالمنهج الذي يضع هذه المعلومات داخل إطار معين من التماسك الوظيفي والدلالي والمنطقي، بحيث لا يجعل الباحث أو الدارس مجرد آلة تفرغ في أذهاننا، أنماط مختلفة من المعلومات تعرض على القارئ بلغة شبيهة بلغة الحياة اليومية، وليست لغة البحث أو الدراسة العلمية.

إن القيمة العلمية لبحث أو دراسة تتحدد بوزن المنهج، فالمنهج يمثل 90٪ من هذه القيمة والـ 10٪ للمعلومات، ولا نقصد بكلمة منهج هنا ذلك المنهج الانطباعي أو المنهج الوصفي التحليلي أو المنهج العشوائي، وإنما نقصد بكلمة منهج، ذلك المنهج الذي يحاول معالجة النصوص أو الظواهر الثقافية أو الأدبية على أساس الوصف والتفسير في وقت واحد.

وحين يوفق الباحث في فهم واستيعاب قواعد هذا المنهج من ناحية، ويطبقه بدقة على موضوع أدبي أو ثقافي، فإن عمله بغير شك يعد عملاً علميًا.

فالمعلومات عن موضوع ما بغير وضعها في إطار علمي محدد، لا تفيد سوى ميدان الصحافة، أو ميدان المخابرات، أما ميدان العلم فلا تفيده إلا فائدة محدودة، وهذا القول يوضح لنا مدى أهمية المنهج أو الإطار العلمي الذي يجب أن يتوافر لدى الباحث حتى يمكنه الإفادة من المعلومات عن الموضوع محل الدراسة، كما سبق وأشرنا سابقًا مرات عديدة لهذا التصور على دور المعلومات ودور المنهج.

ولكي تتضح في ذهن القارئ هذه المسألة، نتوقف على مثال بارز لعدد من البحوث والدراسات الأدبية، ويبلغ عدد هذه البحوث نحو 12 بحثًا، وهذه البحوث التي سنتناولها على الرغم من اختلافها، إلا أنها تجتمع تحت موضوع واحد، وهو روايات نجيب محفوظ، وما بين هذه البحوث من فروق إن هي إلا فروق منهجية نحاول أن نعطي رأيًا حاسمًا في خصائصها وقيمتها العلمية.

ويمكن أن نصنف هذه البحوث إلى أربع فئات، الفئة الأولى (لا تتبع منهجًا محددًا وتعتمد على سرد المعلومات).

وتضم البحوث الآتية:

1 – نجيب محفوظ وتعريف الشكل الفني للرواية العربية، (د. محمد حسن عبد الله).

2 – الطريقة إلى تأصيل الفن الروائي العربي (د. حامد أبو أحمد).

3 – ليلة ألف ليلة وقضية الشكل (د. عبد الحميد إبراهيم).

4 – صراع اليمين واليسار في روايات نجيب محفوظ (د. حميد سعيد).

5 – البعد التاريخي في ثلاثية نجيب محفوظ (د. محمد عفيفي).

6 – أسلوب تيار الوعي في روايات نجيب محفوظ (د. محمد الربيعي).

الفئة الثانية: (تتبع منهج التحليل الوصفي الشكلي).

وتضم البحوث الآتية:

1 – مكونات الخطاب الروائي في أعمال محفوظ (د. سعيد علوش).

2 – البنية السردية عند نجيب محفوظ (د. عبد الله الملك مرتاضي).

3 – الراوى في روايات نجيب محفوظ (د. توفيق بكار).

الفئة الثالثة : (تتبع منهج المقارنة والوصف).

وتضم البحوث الآتية:

1 – ميرامار والنكتة (د. سيزا قاسم).

2 – نجيب محفوظ وتشارلز ديكنز (د. منى مؤنس).

الفئة الرابعة: تتبع منهج الانطباع والملاحظة: وتضم البحث المسمى "مقدمة في جهود الترجمة من العربية إلى الفرنسية" (د. ضياء خضير).

الفئة الأولى :

تقوم معظم هذه البحوث على سرد المعلومات وحدها دون اهتمام أصحابها بمسألة الإطار أو المنهج العلمي، الذي يمكن أن يصيغ هذه المعلومات بحيث تصبح ذات نفع أو فائدة في المجال أو الموضوع الذي تدور حوله، لم يدرك أصحاب هذه الفئة من البحوث أن المعلومات ومادة البحث في حاجة دائمة إلى منهج علمي؛ ليخلص صاحبه من العشوائية والميتافيزيقية والانطباعية في علاج موضوعه.

فالبحث لا ينأى بصاحبه عن هذه النزعات إلا باستناده إلى إحدى المناهج الموضوعية، لا باستناده إلى تكديس أنماط من المعلومات عن موضوع ما، فعدم ربط هذا الأخير بإحدى هذه المناهج يقضي على كافة جوانب قيمته الفكرية والعلمية.

فالمعلومات عن موضوع ما ـ كما نكرر دائمًا ـ تصبح مجرد تكديس لا جدوى منها، طالما لا يوجهها فرض سابق أو سؤال أو مجموعة أسئلة يدور حولها البحث أو الدراسة؛ ليحاول الباحث أو الناقد أن يحقق ضربًا من الدراسة التجريبية، أو المشاهدة العلمية، باعتبار أن العلم وسيلته التجريب، وهدفه أن ينظم الفكر أو الظواهر داخل إطار عقلاني متماسك، فالبحث أو الدراسة الأدبية في الثقافة الحديثة ينهض على أساس الملاحظة الموضوعية، والتصنيف، والتفسير؛ أي أنه يعتمد على الطرق العلمية التي تخلص الباحث أو الدارس من الانطباعية والعشوائية، ومن سرد المعلومات عن الموضوع الذي يعالجه بدون إطار علمي محدد، وفيما يلي بضعة أمثلة لبحوث هذه الفئة.

* في بحث د. محمد حسن عبد الله، المسمى "نجيب محفوظ وتعريب الشكل الفني للرواية العربية" (1990) حاول أن يتقدم نحو التعرف على تجديد الشكل الفني لروايات نجيب محفوظ، عبر روايات "عبث الأقدار" و"السراب" و"أولاد حارتنا" و"ميرامار" معتمدًا في ذلك على عرض أفكار عامة مستوحاة من مضمون الأثر الروائي لا من بنائه الفني، يطلق عليه اسم "جماليات الشكل".

وتعريف الشكل الفني يبدأ من وجهة نظره بروايتي "الحرافيش" و"ليالي ألف ليلة" ويهتم الباحث اهتمامًا خاصًا بالراوية الأخيرة، ويفسح لها في عمله مساحة كبيرة من الصفحات دون أن يعرف القارئ الأسباب التي دفعته إلى ذلك.

والبحث في مساراه العام لا يحدد لنا إذا كان صاحبه يريد أن يحدثنا عن تطور المضمون الروائي، أم عن تطور الشكل الفني في روايات محفوظ، فعنوان البحث شيء ومضمونه واتجاهه شيء آخر، إن القارئ لا يجد ترابطًا منطقيًا بين الموضوع الذي أراد الباحث أن يتناوله، وبين ما يتحدث عنه فعلاً في نص البحث، قد أراد أن يحدثنا عن الشكل الفني، فاتجه نحو الحديث عن مضامين عدد من روايات محفوظ المختلفة، وكأن الأمر قد التبس عليه وأصبح الحديث عن البناء الفني هو نفسه مضمون هذا البناء، واتخذ من تكديس المعلومات في هذا الصدد وسيلة فعالة لتحقيق هذا الغرض.

وفي نهاية البحث أضاف عنصرًا أطلق عليه اسم "التوزيع الصوتي" وهو عبارة عن رصد مجموعة أسماء لشخصيات وردت في نص روايتي "المرايا" و"حديث الصباح والمساء" دون أن يوضح الباحث للقارئ علاقة هذا العنصر بما أسماه "جماليات الشكل الروائي"، إن البحث ينتهي بنا دون أن يصل إلى نتيجة أو نتائج محددة، فنحن لا نعرف منذ البداية ما هدف البحث أو غايته، فاللغة الإنشائية التي تسيطر عليه وعدم ترابط الموضوع، لا تقربنا من هذا الهدف ولو خطوة واحدة؛ لأنها لغة مناقضة للغة العلم التي تحتم على الباحث صبغ نصه بالصبغة الموضوعية أو الروح العلمية التي من أول شروطها: تخليص الجمل والتراكيب من الصيغ الإنشائية الوصفية.

* في بحث د. حامد أبو أحمد المسمى الطريق إلى "تأصيل الفن الروائي العربي" ينطلق الباحث من موضوع الأصالة والمعاصرة في شخصية نجيب محفوظ، ثم ينتقل إلى الحديث عن روافد مكوناته الثقافية، ثم إلى كيفية تأثره في الثلاثية بالقوالب العربية، ثم قدرته على تقديم رواية واقعية جديدة، ثم يركز اهتمامه على رواية "أولاد حارتنا"، ويوضح لنا كيف أنها تعد تجربة جديدة في تاريخ الفن الروائي العالمي دون أن نعرف لماذا، وأنها (الرواية) لم ينجح القارئ في اكتشاف دلالتها العامة، ودلالتها الرمزية الممثلة في شخصية الجبلاوي بوجه خاص، ثم يشير الباحث إلى أن: محفوظ قد تأثر بأسلوب القص الغربي، ثم يقوم بعمل عرض للمنطلقات الفكرية للرواية، دون أن يسبقه بعدد محدد من النتائج.

لقد أراد الباحث أن يحدثنا عن "تأصيل الفن الروائي العربي، ولكنه لم يقصد بوضوح منذ البداية على الاقتصار على النظر في هذا الموضوع، وكان من أثر ذلك ما نلمحه من تشتت وعدم تخصيص، ولقد يقبل عدم التخصيص هذا في تأملات عابرة، أما في بحث علمي فأمر غير مقبول، فلابد أن يحدد لنا الباحث، أكان يريد أن يتحدث عن تأصيل الفن الروائي العربي؟ أم واقعية محفوظ؟ أم عن دلالة مضمون أولاد حارتنا؟

* في بحث د. محمد عفيفي المسمّى "البعد التاريخي في ثلاثية نجيب محفوظ" يتناول صاحبه موضوع الأدب باعتباره مادة تاريخية، أو مصدرًا من المصادر المهمة التي تمد المؤرخ بالمادة التاريخية، ويعتبر الثلاثية نموذجًا لمصدر تاريخ مصر بين الحربين العالميتين، معتمدًا في ذلك على موجز لمضمون الثلاثية بوجه عام، وعلى بعض جوانب أحياء القاهرة بوجه خاص، وهذا العمل كما يبدو للقارئ يتناول موضوع الأدب باعتباره مادة للتاريخ، وليس موضوع البعد التاريخي للأدب من جهة، ولا يعتمد على طرح عدد من الفروض يحاول اختبارها أو محاولة تطبيق منهج التاريخ الأدبي من جهة أخرى.

وهذا البحث يعتبر الأثر الأدبي مادة للمعرفة عن طريق مضمونه، مما يؤدي إلى إهمال بنائه الفني.

فهو يفهم أن الأثر الروائي وسيلة، من وسائل المعرفة، ومجموعة من الأجزاء، فينظر في جزء المضمون على حدة، دون أن يدرك أن الأثر الأدبي كل عضوي متكامل وأن هذا الكل ـ أعني البناء والمضمون ـ كيان مترابط لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، وهذا يعني أن هذا البحث أو مثيله يعتمد على منهج ناقص في دراسة الأدب الروائي المحفوظي.

على هذا النحو، يواصل هذا البحث عرض المادة الأدبية في إطار يميل إلى خصائص المقال الصحفي، وليس خصائص البحث أو المقال العلمي النقدي أو الأدبي، فغياب عنصري الملاحظة المنظمة، والتجريب، لاستخلاص الحقائق أو الوقائع الأدبية يشكل إحدى سمات هذه الفئة من البحوث، ولا يختلف الشأن كثيرًا في بحث د. عبد الحميد إبراهيم المسمى "ليلة ألف ليلة وقضية الشكل"، أو بحث د. حميد سعيد المسمى

صراع اليمين واليسار في روايات نجيب محفوظ، فهي تتفق جميعًا على تسجيل الملاحظات المألوفة في مجال الرواية المحفوظية، دون البحث عما وراء تلك الملاحظات، ودون البحث عن صياغة موضوعية للمادة الأدبية.

هذه البحوث التي تنتمي إلى الفئة الأولى، تنحصر وظيفتها في مد الباحث بمعلومات نافعة في مجال الرواية العربية المحفوظية، فقيمتها الوحيدة تبدو في أنها تعطينا معلومات يستطيع الباحث المنهجي أن يفيد منها.

أما نتائجها فلم تحقق ما كان يرجى منها بسبب عجزها عن تحقيقها بشيء من الموضوعية، فقد تكونت في الغالب من الانطباعية، التي تهمل دور الملاحظة المنظمة، التي يعد إهمالها نمطًا من التقهقر إلى مرحلة البحث العشوائية، وهذا يدلنا على أن هذه الفئة من البحوث لم تستفد بمعنى ما من المعاني من المنهج العلمي الحديث بخاصة، ومناهج العلوم الإنسانية بعامة، فأغلب الدراسات النقدية والإنسانية الحديثة تعتمد على الملاحظة والتصنيف والتفسير، أي أنها تعتمد على الطرق العلمية والمناهج الموضوعية، التي خلصت النقد والعلوم الإنسانية من الطرق العشوائية أو الانطباعية منذ بداية ستينيات القرن العشرين.

وإذا تساءلنا كيف كانت هذه النتيجة؟ ألفينا الإجابة الشافية في تصور أصحاب هذه الفئة من البحوث لمفهوم البحث العلمي عامة، وطرق معالجته خاصة، فهم يفهمون أن البحث الأدبي ميدان يكدس فيه الباحث كميات من المعلومات دون فرض أو ملاحظة منظمة، وإذا كان الأمر كذلك، فقد استحال البحث الأدبي والنقدي الحديث إلى دعوة عشوائية وميتافيزيقية أو تأملات عابرة، يشد أزرها عدد من الأفكار العامة التي تكونت لدى الباحث من قبل، والتي يتخذ منها وسيلة لتبرير آرائه.

وعلى هذا النحو نكتفي بما أوردناه من تعليق، ومن نماذج لبحوث الفئة الأولى.

الفئة الثانية:

تتميز بحوث هذه الفئة بالكثير من الموضوعية، فقد حاولت تطبيق أحد مناهج النقد الأدبي المعاصر، ألا وهو المنهج البنيوي الشكلي، ويقود هذا المنهج الباحث إلى ضرب من الصورة أو الشكلية التي تتميز بالتزام حدود العلمية، والقضاء على كافة

النزاعات الانطباعية، وترقى باهتمام الباحث إلى مستوى الاهتمام بالموضوعية، ولكن يعيب هذا المنهج نزعته التجزيئية، فهو يتناول الأثر الأدبي كمجموعة من الأجزاء، كأن يتناول دراسة الشكل على حدة دون أن يدرك دلالته في الكل الأدبي، الذي نسميه القصة أو الرواية أو المسرحية، فالباحث هنا يدرس أنسقة العلاقات اللغوية، ويحاول صياغتها في عدد من المقولات الشكلية، وهذا يعني أن بنية النص هي التي تشكل محور اهتمام الباحث، وفيما يلي مثال لهذه الفئة، وليكن البحث المسمى "مكونات الخطاب الروائي عند نجيب محفوظ" للدكتور سعيد علوش الذي حرص فيه منذ البداية على التركيز على موضوع بنية النص الروائي المحفوظي. وبالتحديد على جزيئات البنى الروائية من بنية التعارض من جهة، وبنية التماثل من جهة أخرى، فهذه البني ـ على رأي الباحث ـ علامات دالة مضمرة في ثنايا النص الذي ينهض على أساس نمط معين من السياق، ويطلق عليه اسم السياق التراثي، يعمل في داخله النص وفق نظام إجمالي معين، والعلاقة بين السياق التراثي والسياق الروائي ـ كما يرى الباحث ـ نابعة من رصيد محفوظ الثقافي من جهة، ومنهجه الإبداعي من جهة أخرى، أما خطابه الروائي؛ فيتميز بتكرار نمط من القوالب ذات العلامة الدالة، التي ظهرت في معظم نصوص محفوظ الروائية، وتبدو ممثلة في الدين والفلسفة والعلم والسياسة والنظام، والباحث توصل إلى تحديها عن طريق تحليل بنية النص تحليلاً جزئيًا لعدد من الروايات "باقي من الزمن ساعة" و"قلب الليل" و"ليالي ألف ليلة" و"إمام العرش".

هذا البحث يقوم بتحليل عناصر بعض البنيات الروائية، كوسيلة مثلى إلى تعرف مكوناتها، لكنه لم يحاول إيجاد القوانين المنظمة لها، وهذا يبدو في خطوات الباحث الناقصة، فهو يحاول وصف هذه المكونات لا اكتشاف القانون الذي يحكم مجمل البنيات الروائية عند محفوظ، فوقف في منتصف الطريق دون أن يمضي ببحثه نحو نهايته ، أي إلقاء الضوء على العلاقة التي بين البنيات الروائية وبين بنيات أخرى غير روائية، وهذا هو السبب العميق في ضعف هذا المنهج، نظرًا لأنه يحيل الأثر الروائي إلى بنيات معزولة دون أن نعرف من الباحث السبب الذي اتجه من أجله نحو القيام بهذا العزل البنائي، إذ لم يتخذ من استخلاص العلامات الدالة ـ حسب عبارته ـ في البنيات الروائية جسرًا يحقق له الصلة بين هذه العلامات الدالة (وهي عبارة غير صحيحة

والصحيح البنيات الدالة وليس العلامات الدالة) وبين بنيات فكرية معينة، من أجل تفسير دلالة البنيات التي استخلصها من النصوص الروائية، فكل خطواته تتلخص في خطوة واحدة، هي خطوة الوصف، وغاية العلم كما ألمحنا من قبل هي التفسير لا الوصف، وعلى هذا الأساس نفهم أن هذا البحث استعان ببعض مفاهيم وأساليب جولدمان دون أن يكمل الخطوات المتبعة في هذا الميدان.

الفئة الثالثة:

تعتمد بحوث هذه الفئة على منهج الوصف والتصنيف في دراسة موضوع البحث.

ويهتم هذا المنهج بعملية البحث عن أوجه الشبه والخلاف بين نص وآخر، أو بين أجزاء نص واحد، أما ما وراء تلك النصوص من تشابه، أو تفسيرها، أو كيف حدثت على هذا النحو، فهذا ما لم يتقدم إليه أصحاب هذه الفئة من البحوث، فوصف وتصنيف النصوص الأدبية، يعد مرحلة لا تتجاوز مرحلة تسجيل الظاهرة أو النص، ويمكن في هذا الصدد أن نعتبر الوصف والتصنيف في البحث المسمى "ميرامار والنكتة" عن روايتي نجيب محفوظ، وميلان كونديرا، مثالاً بارزًا لهذا المنهج، لدراسة بنيات النصوص الروائية، فالباحث قام بعملية كشف عن التشابه أو التماثل بينهما من حيث المكان والزمان، ومن حيث تعدد أصوات الشخصيات وعلاقاتها ببعضها، وعالج هذه الموضوعات معتمدًا فيها على تنظيم السمات البارزة في نص الروايتين، محققًا من وراء ذلك وجود روابط متشابهة بينهما، ويعتبر هذا المنهج أن الوصف والتصنيف يمثلان المهمة الجوهرية للبحث العلمي، بينما المهمة الحقيقية للبحث العلمي تنحصر في التفسير لا الوصف ـ كما أشرنا مرات عديدة من قبل ـ وليس أي شيء سواه، فالوصف والتصنيف جزء من مهمة هذا الأخير، لكنه ليس المهمة كلها؛ لأنه ينقصه وضع الفروض المفسرة، هذا بجانب أن هذا المنهج يركز اهتمامه على بنية النص ولا يضع عنصر المضمون في اعتباره، لذلك فهو يغفل الدلالات والمعاني النفسية والاجتماعية والتاريخية القائمة بين عالم الأثر الأدبي وعالم الكاتب، أو بين الكاتب والمجتمع، وهذا يعني أن هذا المنهج لا يأخذ بمبدأ تكامل الأثر الأدبي، ولا ينظر إليه باعتباره كلاً ديناميًا واحدًا، فعناصره المتعددة تؤكد لنا عملية التفاعل القائم بين مجمل

عناصره، وإذا تساءلنا: أفلا نلمس في هذا المنهج عيبًا شائعًا؟ إذا طرحنا هذا السؤال، فالجواب على ذلك إن هذا العيب قائمة فعلاً، ويتمثل في أننا هنا بصدد تفتيت لوحدة الأثر الأدبي، وأننا بصدد آراء لا تقيم لطبيعة الأثر وزنًا، فالأثر الأدبي ظاهرة مركبة ومتشابكة، ذات جوانب وأبعاد متعددة، ونتيجة لهذا يجب أن تدخل في اختصاص مناهج متعددة: كالمنهج اللغوي، والمنهج النفسي، والمنهج الاجتماعي، والمنهج التاريخي.

الفئة الرابعة:

تهتم هذه الفئة من البحوث بموضوع نقل النص الروائي المحفوظي إلى اللغات الأجنبية، وتحاول إلقاء الضوء على مشكلة نقله إلى تلك اللغات، مستندة في ذلك إلى رصد مظاهر هذا الشكل دون تفسيره، فهي تميل بالملاحظة إلى الملاحظة غير المنظمة، وتقدم الأفكار في صورة جمع من الخواطر، وتميل من زاوية معينة إلى التجانس مع فئة البحوث الأولى، ويبدو ذلك بوضوح في البحث المسمى "مقدمة في جهود الترجمة من العربية إلى الفرنسية".

بهذا ينتهي العرض الذي نحن بصدده، ومع أنه عرض موجز إلى أننا قد حرصنا على أن نعطي من خلاله فكرة عن السمات المنهجية العامة لفئات البحوث السابقة، وفي هذه الحدود نعتقد أن العرض يوفي بالغرض المقصود منه، فبإمكان القارئ على هذا الأساس أن يعرف الخطوط العامة لمناهج البحوث السابقة، ومن خلال هذا العرض، نستنتج أن هناك بعض الباحثين مازالوا يعتمدون على الانطباعية في معالجة البحث العلمي في مجال الأدب، وأن مناهج بعض الباحثين تعاني من بعض اضطراب أو قصور في المفاهيم الرئيسية للمنهج العلمي، وأن الحاجة ماسة للباحثين من الفئة الأولى للارتباط بأحد الأطر المنهجية الحديثة، فالباحث العلمي بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، هو شخص يحمل إطارًا منهجيًا موضوعيًا يستطيع عن طريقه أن يعالج موضوعًا أدبيًا أو إنسانيًا في ظل مجموعة من الأسس أو المعايير الموضوعية المحددة.

لقد نظرنا في مناهج الفئة الثانية والثالثة التي تعتمد على منهج التحليل الشكلي أو الوصفي، وبينا إلى أي مدى يعد هذا المنهج رغم طابعه الموضوعي ـ يعاني من

قصور أو نقص لأنه لا يقدم لنا أكثر من وصف وتصنيف للنص الروائي، والوصف ـ كما ألمحنا سابقًا ـ جزء من مهمة الباحث العلمي وليس المهمة كلها، فتصنيف النصوص أو وصفها عملية لا تضيف إلى علمنا شيئًا، فهذه المهمة يقوم بها التفسير وحده لأنه يعطينا الجواب لسؤال: لماذا تكوُن النص الأدبي على هذا النحو؟ وفي استقصائنا لخصائص هذا المنهج؛ وجدنا أنه يعزل بنية النص عن مضمومه، ويعزل كلاهما عن سياقهما (المجتمع والتاريخ والفرد المبدع) حتى يستطيع الوصول إلى اكتشاف التواتر أو الإطراد في دراسة الرواية المحفوظية، إن معظم البحوث السابقة تقرر حقيقة وجود إشكال منهجي تطرحه، وأن مواجهة هذا الإشكال لن تتحقق إلا إذا سلم الباحث بالحقيقة الموضوعية القائلة: إن العلم هو منهج أولاً وقبل كل شيء، وليس المادة أو الموضوع الذي يدور حوله البحث.

obeikandl.com

هوامش الفصل الثالث

(1) د. علاء مصطفى أنور، "التفسير في العلوم الاجتماعية"، دار الثقافة، القاهرة، 1988.

(2) Jean Fovrastié Les Conditions Derivatives Tesprit Scien- itfiqvem ed. Gallimard, coll (ideé) paris, 1968

(3) سمير حجازي، "المناهج المعاصرة في دراسة الأدب"، "الكتاب الجامعي"، الكويت ، 1996.

(4) سمير حجازي، "مناهج الباحثين في مؤتمر نجيب محفوظ والرواية العربية"، مجلة المنار، عدد يونيه، 1990.

(5) د. فؤاد ذكريا، "التفكير العلمي"، عالم المعرفة، الكويت، 1978.

(6) د. مصطفي سويف، "نحن والمستقبل" مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2002.

(7) د. مصطفي سويف، "الأسس النفسية للإبداع"، دارة المعارف، القاهرة، 1969.

(8) الدراسات التي تحدثنا عليها في هذا الفصل، دراسات قدمها أصحابها في مؤتمر عقد في جامعة القاهرة في مارس 1990 تحت عنوان "نجيب محفوظ والرواية العربية".

وجاءت هذه الدراسات على النحو التالي:

- دراسة د. محمد حسن عبد الله — قدمت في 1990/3/20 (مطبوعات جامعة القاهرة)
- دراسة د. عبد الحميد إبراهيم — قدمت في 1990/3/21 (مطبوعات جامعة القاهرة)
- دراسة د. حميد سعيد — قدمت في 1990/3/20 (مطبوعات جامعة القاهرة)

- دراسة د. محمد عفيفي — قدمت في 1990/3/28 (مطبوعات جامعة القاهرة)
- دراسة د. محمد الربيعي — قدمت في 1990/3/26 (مطبوعات جامعة القاهرة)
- دراسة د. سعيد علوش — قدمت في 1990/3/24 (مطبوعات جامعة القاهرة)
- دراسة د. عبد الملك مرتاض — قدمت في 1990/3/23 (مطبوعات جامعة القاهرة)
- دراسة د. توفيق بكار — قدمت في 1990/3/21 (مطبوعات جامعة القاهرة)
- دراسة د. سيزا قاسم — قدمت في 1990/3/24 (مطبوعات جامعة القاهرة)
- دراسة د. منى قاسم — قدمت في 1990/3/25 (مطبوعات جامعة القاهرة)
- دراسة د. ضياء خضير — قدمت في 1990/3/25 (مطبوعات جامعة القاهرة)

obeikandl.com